تعيينات «ترامب» الجديدة تدعم إسرائيل وتفاقم الأوضاع في غزة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

خلال حملته الانتخابية، اكتسب خطاب «ترامب»، جاذبية بفضل تعهده بإنهاء الحرب في غزة، والتخفيف من معاناة المدنيين الفلسطينيين، وهو ما شكل «تناقضًا واضحًا»، مع ما وُصف بـ«اللامبالاة، وعدم التحرك»، من جانب الحكومة الحالية، التي يُنظر إلى «هاريس»، باعتبارها امتدادًا لها. وعلى الرغم من الآمال التي عقدها الناخبون الأمريكيون في جلب إعادة انتخابه السلام إلى المنطقة، من خلال آلية المفاوضات الكبرى، التي بنى عليها سمعته السياسية والتجارية، فقد حذر «ستيفن كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية»، في أعقاب الانتخابات مباشرة، من أن أي نهاية للحرب الحالية، سوف تجري في نهاية المطاف، «وفقا لشروط إسرائيل».

وتأكيدًا لهذا التوجه، استهل «ترامب»، اختياراته للمناصب العليا في الأمن، والدبلوماسية ضمن إدارته المقبلة بأشخاص معروفين بتأييدهم القوي لإسرائيل، وسجلهم الحافل بالخطاب العنيف المناهض للفلسطينيين، وتبنى خطاب تحريضي، مماثل لما يردده سياسيون إسرائيليون متطرفون، ينكرون الهوية الفلسطينية، ويدعون إلى السيطرة العسكرية الإسرائيلية الكاملة، وتوسيع الاستيطان غير القانوني في الأراضي المحتلة. فيما أثارت هذه التعيينات سلسلة من النقاشات، حول أهلية هذه الشخصيات لتولي مهام حساسة على الصعيدين السياسي والعسكري في الإدارة المقبلة، رغم عدم امتلاكهم الخبرة الكافية.

وفي حين ركز الإعلام الغربي على التعيينات المحلية المثيرة للجدل، التي أجراها «ترامب»، مثل تعيين الملياردير «إيلون ماسك»، بوزارة جديدة للكفاءة الحكومية، أو تعيين عضو الكونجرس المتشدد «مات غيتز»، في منصب المدعي العام؛ فقد أشار «نيري زيلبر»، في صحيفة «فاينانشال تايمز»، إلى «ابتهاج اليمين المتطرف الإسرائيلي باختياراته، لوزيري الخارجية والدفاع، ومبعوث الشرق الأوسط، وسفير واشنطن لدى إسرائيل، وهم جميعًا «مؤيدون أقوياء» لحكومة «بنيامين نتنياهو»، الائتلافية المتطرفة، ولحروبها على غزة ولبنان.

وفي طليعة هذه الشخصيات، يأتي «ماركو روبيو»، عضو لجنتي العلاقات الخارجية والاستخبارات بمجلس الشيوخ، الذي اختاره «ترامب»، ليكون وزيرا لخارجيته في يناير٢٠٢٥. ووثق «ليو ساندز»، و«كارين دي يونج»، في «واشنطن بوست»، كيف أن «روبيو» – الذي وصف ترامب سابقا بـ«المحتال» – قد بنى هويته السياسية حول دعم الإطاحة بالحكومات الاستبدادية في أمريكا اللاتينية، وأظهر دعمه القوي لحرب إسرائيل على قطاع غزة -التي أسفرت عن استشهاد أكثر من ٤٣,٠٠٠ فلسطيني، ٧٠% منهم من النساء والأطفال – ووصفها بأنها تُدار «بالاستبصار والعدالة»، وتعهد بدعم تدمير حماس، بغض النظر عن الكلفة البشرية والمادية، «حتى لا تهدد شعب إسرائيل مرة أخرى». وعليه، فليس من المستغرب، اعتراضه على وقف إطلاق النار الإنساني في القطاع، ورفض مسؤولية الحكومة الأمريكية عن إنهاء نقل الأسلحة والعتاد إلى إسرائيل لانتهاكها القانون الدولي.

ولعل من المؤشرات على تصرفاته المستقبلية المحتملة كوزير للخارجية، هو موقفه من «إدارة بايدن»، بعد فرضها «عقوبات محدودة ضد منظمة إسرائيلية متطرفة، وفرد واحد بالضفة الغربية في أغسطس ٢٠٢٤، حيث كتب إلى وزير الخارجية الحالي، «أنتوني بلينكن»، منتقدًا الديمقراطيين؛ لاتخاذهم ما أسماه «خطوات لتقويض حليفنا»، مدعيًا أن هذه العقوبات «تفاقم الوضع الحساس بالفعل في المنطقة». وبشكل أكثر وضوحًا، يظهر دعمه لضم إسرائيل غير القانوني للأراضي الفلسطينية، من خلال الطريقة التي أشار بها في رسالته إلى الضفة الغربية، باسم «يهودا والسامرة»، وهي التسمية التي يستخدمها المستوطنون المتطرفون، بالإضافة إلى مزاعمه بأن الإسرائيليين «يعيشون بحق في وطنهم التاريخي»، بينما تسعى حكومتهم «بشكل ثابت إلى تحقيق السلام مع الفلسطينيين».

يُضاف إلى خطابه المعادي للفلسطينيين، والذي يقوض الاستقرار الإقليمي، العديد من التصريحات التي تدعم الهجمات العسكرية الإسرائيلية ضد «إيران»، ووكلائها في أنحاء الشرق الأوسط، حيث أوضح أن ائتلاف نتنياهو له «حق الرد بشكل غير متناسب»، ضد منافسيه، وأن «محو» قيادة جماعة حزب الله اللبنانية، عبر الضربات الجوية، وعمليات التخريب كان «خدمة للبشرية». وبصفته مؤيدًا قويًا لحملة ترامب، أكد أن الإدارة الجمهورية القادمة، ستكون «واضحة وحازمة للغاية» في سياساتها ضد «طهران».

وفي إطار تعزيز طموحات «إسرائيل»، في الشرق الأوسط، على حساب الاستقرار والسلام طويل الأمد؛ يأتي تعيين «بيت هيغسيث»، وزيرا لدفاع الولايات المتحدة، وهو من قدامى المحاربين العسكريين، ويشتهر كونه مقدم برامج في قناة فوكس نيوز. وأشار «جيمس فيتزجيرالد»، و«أليكس بوي»، في شبكة «بي بي سي»، إلى أنه قد «ضغط بنجاح على ترامب خلال رئاسته الأولى، ليصدر عفوًا عن الجنود، الذين اتهموا بارتكاب جرائم حرب»، كما أنه دخل البنتاغون دون أن يشغل أي منصب عسكري رفيع، أو منصب سياسي من قبل. فضلا عن كونه متعصبا جدًا ضد المسلمين. وقبل انتخابات ٢٠١٦، حذر من زيادة معدلات مواليدهم في ولايات، مثل «ميشيجان»، واعتبرها قد تغير نتائج الانتخابات، كما أشاد بدعوة «ترامب» في السابق للمنع التام والكامل لدخولهم إلى الولايات المتحدة.

ومثل «روبيو»، لا يمكن إنكار مواقف «هيغسيث»، المؤيدة لإسرائيل. وفي مقابلة مع موقع «جويش برس» الإسرائيلي عام ٢٠١٦، وصف الإسرائيليين بـ«شعب الله المختار»، وبعد مقابلة «نتنياهو»، في مارس عبر شبكة «فوكس نيوز»؛ صرح عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بأن «إسرائيل بحاجة إلى دعمنا».

وبالنظر إلى أن وزيري الداخلية والدفاع يُعتبران من أبرز مستشاري «ترامب»، المؤثرين فيما يتعلق بنقل الأسلحة الأمريكية المستقبلية إلى إسرائيل لاستخدامها ضد الفلسطينيين، ولبنان، وإيران، ودول أخرى في الشرق الأوسط، فإن اختيارهما يعكس تزايد الدعم العسكري الأمريكي المباشر لإسرائيل في حروبها في الفترة القادمة في ظل بقاء البيت الأبيض في قبضة الإدارة الجمهورية؛ على الرغم من أن «إدارة بايدن»، قد أنفقت بالفعل أكثر من ٢٢ مليار دولار في هذا السياق منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وفقًا لـ«معهد واتسون للدراسات الدولية والشؤون العامة».

أما فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية المباشرة لـ«ترامب»، مع الشرق الأوسط، فقد أشارت «لارا جيكس»، و«آدم راسغون»، في صحيفة «نيويورك تايمز»، إلى أن اثنين من تعييناته البارزة، تعكسان «قلة أو عدم وجود خبرة رسمية في السياسة في المنطقة»، رغم كونهما من المؤيدين المتشددين لإسرائيل، ومناهضين لحقوق الفلسطينيين. ويُعرف «مايك هاكابي» – الحاكم السابق ولاية أركنساس – الذي تم تعيينه سفيرًا للولايات المتحدة في إسرائيل، بتأييده لبناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. ورغم تأكيده أنه «لن يصنع سياسات جديدة مغايرة عما يتبناه ترامب»، فإن خطاباته المؤيدة لإسرائيل تشير إلى دعم «إدارة ترامب»، لضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية بشكل غير قانوني.

ومن بين العديد من التصريحات المعادية للفلسطينيين، التي أدلى بها في عام ٢٠٠٨، ادعى أنه «لا يوجد شيء اسمه فلسطين»، وأن هذه الهوية الفلسطينية المزعومة، هي مجرد «أداة سياسية لانتزاع الأراضي من إسرائيل». وعندما كان مرشحًا في الانتخابات التمهيدية للحزب الجمهوري عام ٢٠١٥، وصف «حل الدولتين»، بأنه «غير عقلاني وغير قابل للتطبيق»، وأكد بوجود «الكثير من الأراضي»، في «بقية العالم»، لإقامة دولة فلسطينية، واقترح في المقابل أخذ الأراضي من مصر، أو الأردن، أو سوريا لتحقيق ذلك.

وفي عام ٢٠١٧، أثناء زيارته لمستوطنة غير شرعية في الضفة الغربية، صرح بأنه «لا يوجد شيء اسمه مستوطنات»، و«لا يوجد شيء اسمه احتلال» للأراضي الفلسطينية. وسجلت «هيئة الإذاعة البريطانية»، (بي بي سي)، أنه في العام التالي، قال: إن «إسرائيل تمتلك صك ملكية ليهودا والسامرة»، وهو تعبير تستخدمه إسرائيل للإشارة إلى الضفة الغربية.

وعليه، فبينما لاقت تصريحات وزير المالية الإسرائيلي «بتسلئيل سموتريش»، في نوفمبر، بشأن أن عام ٢٠٢٥، سيكون «عام السيادة» لإسرائيل في «يهودا والسامرة»؛ «إدانات واسعة»، من القادة والدبلوماسيين الأوروبيين والعرب، كخطاب يقوض السلام في الشرق الأوسط؛ فإنه ليس غريبا أن «سموتريش»، رحب بتعيين «هاكابي»، سفيرا لأمريكا في إسرائيل، ووصفه بأنه «صديق مخلص ومتفاهم»، ومن ثمّ، فإن تعيينه يعزز من طموحات المستوطنين المتطرفين في إسرائيل باحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وهو انتهاك صريح للقانون الدولي.

علاوة على ذلك، فإن اختيار «ترامب»، لمبعوثه الخاص إلى الشرق الأوسط «ستيف ويتكوف»، لا يعزز الثقة في أي عملية سلام متوازنة في المستقبل. ووصفه «جو إينود»، من شبكة «بي بي سي»، بأنه «مطور عقاري»، و«صديق قديم لترامب». وكشخص لم يشغل أي منصب سياسي، أو دبلوماسي من قبل رأت «جيكس» و«راسغون» أن مؤهلاته لهذا الدور الجديد تقتصر على كونه قد «جمع مبلغًا ضخمًا من المال»، لحملة ترامب الانتخابية، بما في ذلك من ناخبين يهود، كانوا يرغبون في أن تكون الإدارة الأمريكية القادمة، أكثر دعمًا لإسرائيل. ووثقت «نيويورك تايمز»، دعمه القوي لنتنياهو، حيث كان من بين الجمهوريين، الذين حضروا خطابه أمام الكونغرس الأمريكي في يوليو، بينما وصفه ترامب بأنه «صوت يدعو إلى السلام».

وعند تقييمه، إلى جانب شخصيات أخرى متشددة في دعم إسرائيل، تم تعيينهم في مناصب رفيعة في إدارة ترامب الثانية، مثل مستشار الأمن القومي القادم «مايك والتز»، و«إليز ستيفانيك»، سفيرة واشنطن لدى «الأمم المتحدة»؛ ليس من المستغرب، أن يصف «ديفيد هيرست»، من موقع «ميدل إيست أي»، تشكيلة ترامب الوزارية، بأنها «وصفة لحرب شاملة في الشرق الأوسط».

وفي تناقض مع نوايا الناخبين الأمريكيين الذين تخلوا عن «هاريس» والحزب الديمقراطي؛ بسبب فشلهم في وقف التدمير المستمر لغزة من قبل إسرائيل، فإن الإدارة التي يشكلها «الجمهوريون»، تدعم إسرائيل بشكل قاطع، وتهدم آفاق السلام التي وعد بها «ترامب» أثناء حملته الانتخابية، مع وجود مسؤولين فيها، يدافعون عن استمرار الحروب في غزة ولبنان، ويرفضون الهوية الوطنية الفلسطينية، ويدعمون ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من إصراره، أن اختياراته «تعكس رؤية تقوم على تعزيز السلام من خلال القوة»؛ فإن العديد من المحللين يحذرون من أن تعيين شخصيات تفتقر إلى الخبرات السياسية والأمنية، وتظهر انحيازات واضحة، قد يؤدي إلى عواقب غير متوقعة، ومن ثمّ، قد تشهد الفترة القادمة تغييرات غير محسوبة، وتحديات كبيرة، نتيجة لاختياراته المبنية على الولاء الشخصي، بدلا من الكفاءة والخبرة الحقيقية.

الأطفال أمل المستقبل.. حمايتهم مسؤولية مشتركة

بقلم:
نبيلة رجب

في اليوم العالمي للطفل، الذي صادف يوم أمس٢٠ نوفمبر من كل عام، تستيقظ مشاعر متداخلة في أعماقنا، تتراوح بين الفرح والتوجس، بين الأمل والخوف. تلك المشاعر تتشكل عندما نتأمل عيون الأطفال ونحاول فك رموز القصص المخفية خلف بريقها الصامت. كل طفل يحمل في عينيه حلما نقيا، لكن قسوة الحياة قد تغتال تلك الأحلام قبل أن ترى النور. في بقاع بعيدة عن عالمنا، يمر ملايين الأطفال بتجارب قاسية، ثقيلة على كاهل الكبار، فكيف بالأطفال وهم في خطواتهم الأولى نحو اكتشاف الحياة؟

تنبئنا الإحصاءات إلى واقع يصعب تجاهله؛ فوفقا لتقارير الأمم المتحدة، هناك مئات الملايين من الأطفال الذين يعيشون في مناطق متأثرة بالنزاعات. هؤلاء الصغار لا يواجهون خطر الموت أو الإصابة فقط، بل يعانون من خوف دائم بسبب ظروف الصراع والعنف الذي يحيط بهم. حياتهم اليومية تخلو من الأمان، ويضطرون إلى مواجهة واقع قاس يفوق التحمل.

ليست الحروب وحدها التي تسرق طفولتهم، بل الفقر أيضا يلقي بظلاله الثقيلة على حياتهم. إذ نجد أطفالا بأجساد صغيرة وأياد خشنة يعملون في الشوارع، حاملين أعباء لا تناسب مرحلة تطورهم، محرومين من التعليم، من الحق الأساسي في أن يكونوا أطفالا. وقد ذكرت منظمة العمل الدولية أن ملايين الأطفال حول العالم يجبرون على العمل في بيئات خطرة، وجوههم منهكة، وطفولتهم مسلوبة تحت وطأة قسوة الحياة.

وسط هذه التحديات القاسية، تبرز الحاجة الملحة إلى حماية البراعم الصغيرة من شتى أنواع الانتهاكات، سواء من سوء المعاملة أو الاستغلال. هنا يتجلى دور الأسر والمجتمعات والدول في حماية هؤلاء الصغار. تتكامل القوانين وأنظمة الحماية مع وعي المجتمعات ومسؤوليتها تجاه حماية الأطفال. هذا التعاون بين المؤسسات الرسمية والمجتمعية يخلق بيئة آمنة تضمن للأطفال حقهم في الحياة الكريمة، من دون خوف أو تهديد.

في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الأطفال في مناطق النزاعات والكوارث، تأتي المبادرات الدولية لتقديم الأمل بطرق تتجاوز الدعم التقليدي. منظمات مثل اليونيسف والصليب الأحمر تطلق برامج تعليمية مبتكرة تتيح للأطفال فرص التعلم عن بُعد، وتؤسس «مساحات صديقة للأطفال» توفر بيئة آمنة، تمنحهم حقهم في اللعب والنمو بعيدًا عن أجواء الصراع. هذه الجهود لا تقتصر على الدعم المادي فقط، بل تسعى لإعادة بناء ثقة الأطفال بالعالم عبر برامج تأهيل نفسي وأنشطة تعيد إليهم ضحكاتهم المفقودة، وتثبت لهم أنهم ليسوا وحدهم في هذه المحنة.

وعلى المستويين المحلي والإقليمي تتجلى جهود تعكس التزام المجتمعات بحماية حقوق الأطفال. فعلى سبيل المثال، أصدرت مملكة البحرين قانون الطفل عام ٢٠١٢، الذي يهدف إلى خلق بيئة مناسبة لنمو الأطفال وضمان حصولهم على التعليم والرعاية الصحية. تأتي هذه الجهود كجزء من مجموعة واسعة من المبادرات التي تبذلها المملكة لتلبية احتياجات الأطفال المختلفة، ليتمكنوا من النمو في بيئة تدعم طموحاتهم.

كما نرى نموذجا إنسانيا في برنامج «كفالة الأيتام»، التابع للمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية في البحرين، حيث يقدم هذا البرنامج دعما شاملا للأطفال الأيتام في الجوانب المادية والتعليمية والاجتماعية، ما يعزز من قدراتهم ويشعرهم بالانتماء والأمان. تقول إحدى الأمهات المستفيدات من البرنامج: «بفضل هذا البرنامج، أصبح لدى ابني فرصة للنمو كأي طفل آخر. الدعم الذي نحصل عليه لم يساعدنا فقط ماديا، بل أعاد لنا الأمل والإحساس بالأمان بغد أفضل. وقد حقق هذا البرنامج نجاحات ملموسة فيّ دعم الأيتام ليعيشوا حياتهم بروح إيجابية رغم الصعوبات».

بالإضافة إلى ذلك، وفي نفس الإطار نرى دور المجتمع أيضا في دعم الأطفال عبر المبادرات التطوعية. إذ يتكاتف أفراد المجتمع لتقديم الدروس المجانية للأطفال المحتاجين، وتنظيم أنشطة ترفيهية وتثقيفية تشجعهم على الاستمرار في الدراسة وتحقيق أحلامهم. تشمل هذه الأنشطة ورش الرسم والقراءة ورحلات الطبيعة، ما يتيح للأطفال فرصة للنمو في بيئة مليئة بالمحبة والدعم.

ولا يمكن إغفال الدور الريادي للقطاع الخاص في هذا المجال، حيث تسهم المؤسسات الخاصة بشكل فعال عبر تقديم الدعم المادي والخدمي، من خلال رعاية الفعاليات والبرامج التي تستهدف تحسين حياة الأطفال المحتاجين، مما يعكس التزاما حقيقيا بمسؤوليتها الاجتماعية.

وصفوة القول، يبقى الأطفال جوهر الأمل ونواة التغيير في عالمنا. علينا أن نتحمل مسؤولية أوسع، لا تتوقف عند مجرد التعاطف، بل تمتد إلى خطوات ملموسة تدعم حقهم في حياة كريمة وآمنة أينما كانوا. فلنبادر بالعمل، سواءً بالمشاركة في جهود مجتمعية، أو تعزيز الوعي بحقوق الأطفال بين الأفراد من حولنا. لنجعل من العالم مكانا يزدهر فيه كل طفل، حيث تحترم حقوقه وتتحقق طموحاته من دون خوف أو قيود.

rajabnabeela@gmail.com

تحولات نظرية الأمن الإسرائيلية

بقلم:
د. ناجى صادق شرّاب ○

قبل الولوج في تحليل العلاقة بين غزة والأمن القومي الإسرائيلي وأين تقع غزة من هذا الأمن، ابتداءً لا بد من التأكيد أن الحروب الأربع الإسرائيلية السابقة على غزة والحرب الخامسة الحالية التي فاقت كل التوقعات والحسابات، تؤكد لنا فرضية أن الحرب هي الأساس في العلاقة، وأننا قد نرى حربًا سادسة في غياب تسوية سياسية شاملة. والفرضية الثانية أن التهدئة ليست الخيار، والمقاربة هي التي تمنع الحرب.

والفرضية الثالثة أن إسرائيل لن تسمح بتجاوز حدود القوة العسكرية للمقاومة؛ لأن هذه القوة تشكل من منظورها تهديدًا مباشرًا لأمنها.. وهذا يقودنا إلى الفرضية الرابعة والرئيسية، وهي أن خطورة القوة في غزة ليس بحجمها ولا بمداها، لكنها تشكل تهديدًا داخليًا؛ أي أن غزة وبحكم وقوعها في قلب الدائرة الأولى للأمن الإسرائيلي؛ فهذا يعني أن أي سلاح حتى لو كان تقليديًا يشكل مصدر قلق وتهديد، وهذه الفرضية تجعل من الحرب أساس العلاقة.

غزة وكل فلسطين تقع في قلب الدائرة الأولى لأمن إسرائيل، وهذا ما يفسر لنا رفض إسرائيل قيام الدولة الفلسطينية مهما كانت الضمانات بسلميتها وديمقراطيتها. ففكرة الدولة نقيض لأمن إسرائيل. وهذا ينطبق على منطقة القلب التي تمثلها الضفة الغربية. أما غزة ورغم صغر مساحتها التي لا تزيد على ٣٤٠ كيلو مترًا مربعًا، وفقدانها للخصائص الجيوسياسية فهي تفتقر إلى مناطق القلب والعمق الاستراتيجي مما يسهل وصول القوة العسكرية الإسرائيلية إلى أي مكان فيها، وهذا ما يقف وراء حجم التدمير للبنية التحتية فوق الأرض وتحت الأرض وعدد القتلى في هذه الحرب.

وما يميز غزة محددها السكاني، فعدد سكانها يقترب من المليونين ونصف المليون وهذا يعني أنها أكبر منطقة كثافة سكانية في العالم وهنا تكمن قوتها الحقيقية، وتستمد أهميتها لوجود حركات المقاومة وسيطرتها الكاملة، وهو ما يجعل منها مصدر تهديد دائم لإسرائيل لتجاور غزة منطقة سكانية في إسرائيل ما تعرف بمنطقة الغلاف، وهذا ما يجعل سلاح المقاومة ذا فاعلية وتأثير ويعزز من قدرته على الوصول إلى المناطق السكانية.

ونظرية الأمن الإسرائيلي لا تطبق عليها المفاهيم التقليدية للأمن القومي المتمثلة في البقاء وحماية مصالح الدولة ومواجهة التهديدات الخارجية. إسرائيل بحكم قيامها على أساس عنصر القوة وعلى حساب الفلسطينيين الذين شردوا، تعتبر التهديد صفة دائمة لوجودها حتى مع قيام السلام مع أي طرف؛ ففلسطينيًا، رغم الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كدولة وتوقيع اتفاقات أوسلو لكن بقيت الاعتبارات الأمنية هي التي تحكم العلاقة. فالجنرال الإسرائيلي يسرائيل طالفي في كتابه «الأمن القومي قلة مقابل كثرة» يعرفه بضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها. أما الجنرال يهو شافاط في كتابه «حرب واستراتيجية»، فإنه يتبنى مفهومًا أكثر شمولية بقوله: «الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها وكمالها الإقليمي والدفاع عن حياة مواطنيها، وعن طبيعة نظام الحكم فيها، وعن أمنها الداخلي، والأمن اليومي على حدودها وعن أيديولوجيتها وعن ميزانها الديموغرافي، وعن مكانتها في العالم». وأما شيمون بيريز رئيس الوزراء الأسبق فيقول في كتابه «الشرق الأوسط»: «إن موضوع الأمن لا يمكن اعتباره قابلا للنقاش أمام رئيس أي حكومة إسرائيلية، إنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لنا جميعًا».

وتستند إسرائيل إلى مبادئ ثابتة لأمنها، أبرزها التفوق العسكري في الإقليم، إذ لا تسمح لأي دولة أن تتفوق عليها عسكريًا ولذلك تملك أكثر من مئة رأس نووي، ومع ذلك فهي تعتبر محاولة إيران امتلاك هذا السلاح بمثابة تهديد مباشر لها. والعنصر الثاني، أنّ هناك تهديدًا دائمًا من خلال الفواعل من غير ذات الدول وخصوصًا حزب الله وفصائل المقاومة الفلسطينية.

وعليه فالأمن لدى إسرائيل ليس مسألة وجودها فقط بل هو مسألة حياة أو موت، وهذا ينطبق على حروبها مع غزة. فالمسألة بالنسبة لها أنها تعتبر أن قتل مستوطن إسرائيلي بمثابة تهديد ومساس مباشر بأمنها، وهو ما قد يدفع نحو توجيه ضربات عسكرية كثيفة إلى غزة. وينطبق هذا القول أيضًا على الأسرى من جنودها حتى لو كان جنديًا واحدًا.

والجديد في علاقة غزة بنظرية الأمن الإسرائيلية أن الحرب الحالية التي جاءت نتيجة عملية الطوفان كشفت الكثير من نقاط الضعف في الاستراتيجية التي تعتمد عليها إسرائيل منذ إنشائها، وهو أمر لم تتعوده إسرائيل في حروبها، وقدرة المقاومة على انتزاع ورقة من يوقف الحرب أولا ومتى وكيف، وسقوط فرضية الردع والضربة الاستباقية. إضافة إلى تراجع مكانة إسرائيل دوليًا وبداية اتخاذ مواقف سلبية منها على ضوء ما ترتكبه من جرائم حرب وحروب إبادة.

وعليه أعتقد أن هذه الحرب ستؤدى إلى مراجعة الكثير من فرضيات الأمن القومي الإسرائيلي، وستبقى غزة تشكل إحدى أهم معضلات الأمن إسرائيليًا. ويبقى البديل بقيام الدولة الفلسطينية التي تحل مشكلة الأمن والاستقرار في المنطقة.

○ أكاديمي فلسطيني مختص في العلوم السياسية

خبراء الأمم المتحدة ينتقدون اجتماعات المناخ الأممية

بقلم:
د. إسماعيل محمد المدني

تزايدت التصريحات وارتفعت نبرتها وشدتها سنة بعد سنة حول عبثية اجتماعات الأمم المتحدة حول التغير المناخي المستمرة منذ نحو ٣٢ عاماً، بدءا بقمة الأرض في عام ١٩٩٢ التي تمخضت عنها الاتفاقية الإطارية حول التغير المناخي، وآخرها الاجتماع رقم (٢٩) الذي عُقد في أذربيجان، وسيُعقد للمرة الثلاثين العام القادم في البرازيل.

فقد كانت التصريحات ونداءات الاستغاثة اليائسة تأتي أولاً من العلماء والباحثين في مجال المناخ وتأثير التغيرات المناخية وتداعياتها على كوكبنا وعلى المجتمع البشري، ثم انتقلت هذه التصريحات الشديدة إلى النشطاء والمهتمين بواقع التغير المناخ الميداني على الأجيال المتلاحقة، الحالية والمستقبلية، وبعدها تحولت إلى قادة دول العالم، وخاصة الدول الجزرية الفقيرة والمستضعفة التي أصابها اليأس والإحباط من جدوى هذه الاجتماعات لأنها تكتوي يومياً وتتضرر واقعياً من مردودات وانعكاسات التغير المناخي وسخونة الأرض وارتفاع مستوى سطح البحر، حتى أن بعض الدول مثل دولة «بابو غينيا الجديدة» قاطعت الاجتماع رقم (٢٩) في باكو في نوفمبر ٢٠٢٤، وأصدرتْ بياناً من رئيس الوزراء ومن وزير الخارجية يقول فيه بأن هذه الاجتماعات مضيعة للوقت وتدور في دائرة مغلقة من دون اتخاذ قرارات مؤثرة وقوية تحمي كوكبنا من الانهيار كلياً وتدعم مالياً وتقنياً الدول الفقيرة الشديدة الضرر والمعاناة لمواجهة هذا التغير المناخي.

واليوم نقرأ خطاباً مفتوحاً من مجموعة من المسؤولين السابقين في الأمم المتحدة ومن بعض رؤساء الدول وعلماء المناخ، حيث نشرت هذه المجموعة الخطاب في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤ تزامناً مع انعقاد اجتماع المناخ رقم (٢٩) في باكو في الفترة من ١١ إلى ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٤. وقد تكونت المجموعة من عدة شخصيات عامة معروفة مثل الأمين العام السابق للأمم المتحدة «بان كي مون»، والرئيسة الإيرلندية السابقة «ماري روبينسون»، وهي الرئيس الأممي السابق للمناخ.

وفي هذا الخطاب أبدتْ المجموعة امتعاضها وعدم رضاها كليا من النتائج التي تتمخض عن هذه الاجتماعات السنوية التي وصلت إلى ٢٩ اجتماعاً، وأشارت إلى أن هذه الاجتماعات أصبحت لا جدوى منها ولا فائدة كبيرة وملموسة ترجى من عقدها، فهي لم تحقق أيًا من الأهداف الرئيسة التي وُضعت منذ أكثر من ٣٢ عاماً في ريو دي جانيرو في البرازيل. فالنتائج البسيطة والسطحية التي تتمخض عنها لا تواكب الواقع الميداني للتغيرات المناخية، ولا تلاحق سرعة سخونة الأرض وارتفاع حرارتها طوال العقود الماضية، ولم تستطع مواجهة التحديات العظيمة التي نجمت عن التغير المناخي من ارتفاع درجة حرارة كوكبنا، وارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة حموضة مياه البحر، وما ينجم عن كل هذه التداعيات من زيادة واتساع رقعة الكوارث المناخية التي تضرب مناطق واسعة من كوكبنا، بل وفي تقديري فإن عقد هذه الاجتماعات في حد ذاتها يعد جزءاً من المشكلة وليس من الحل، فحركة عشرات الآلاف من الوفود المشاركة في الاجتماعات السنوية وانتقالهم من دولة إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى باستخدام الطائرات، والسيارات، والقطارات، تنبعث عنها أحجام كبيرة من الغازات المتهمة بوقوع التغير المناخي، وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون من حرق الوقود الأحفوري.

فقد أكدت المجموعة في خطابها: «انه من الواضح الآن أن اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية التغير المناخي لم تعد صالحة للأهداف التي وُضعت لتحقيقها، فنحن نحتاج إلى التحول من التفاوض إلى التنفيذ». أي بعبارة أخرى مباشرة، وغير دبلوماسية، وغير لطيفة فإن هذه الاجتماعات أصبحت عبثية، ولا فائدة منها، ولا جدوى من تنظيمها سنوياً، فهي لا تحقق الأهداف التي تجتمع الدول من أجل تحقيقها. كذلك جاء في الخطاب بأن: «اجتماعات التغير المناخي يجب أن تُعقد في الدول التي تبدي دعماً لتنفيذ السياسات المناخية، ولها تشريعات صارمة حول استخدام الوقود الأحفوري، كما إننا نحتاج إلى وضع معايير صارمة لاستبعاد الدول التي لا تدعم التخلص أو التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري. فالدول المضيفة يجب أن تقدم ما يثبت عزمها في تحقيق أهداف اتفاقية باريس». كما أكد «آل جور» نائب الرئيس الأمريكي الأسبق على مضمون هذا الخطاب حيث قال بأن: «على المجتمع الدولي تنظيم طريقة أكثر فاعلية لهذه الاجتماعات».

وهناك عدة أسباب لهذا التشاؤم والإحباط من فاعلية هذه الاجتماعات المناخية الدولية السنوية، ومن أهمها فشل دول العالم في خفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة، أو غازات الاحتباس الحراري المتهمة بالتغير المناخي وسخونة الأرض. فبدلاً من أن تنخفض انبعاثات الدول لهذه الغازات بشكل سنوي، وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون، فإن هذه الانبعاثات في ارتفاع مطرد بشكل عام؛ أي أن الدول لم تلتزم ببنود الاتفاقيات والتفاهمات التي من بينها أن تضع كل دولة حدوداً معينة تتعهد بها لخفض نسبة الانبعاث بشكل سنوي. فمستوى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون على المستوى الدولي ضرب رقماً قياسياً جديداً في عام ٢٠٢٤، حسب التقرير المنشور في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤ من (Global Carbon Budget). وهذا التقرير قدَّر حجم غاز ثاني أكسيد الكربون الإجمالي المنطلق إلى الهواء الجوي بنحو ٤١,٦ بليون طن في عام ٢٠٢٤، أي بزيادة قدرها قرابة ١% مقارنة بعام ٢٠٢٣، والذي قُدر بنحو ٤٠,٦ بليون طن. وهذا الارتفاع المشهود في انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون انعكس مباشرة على سخونة كوكبنا، وبالتالي تعارض مع تفاهمات باريس لعام ٢٠١٥، والذي كان من أهم مخرجاتها وقراراتها التي صفق الجميع لها واعتبروها انجازاً غير مسبوق، هو أن تلتزم دول العالم وتتعهد بخفض انبعاثاتها بشكل طوعي وبنسب محددة بهدف منع ارتفاع درجة حرارة الأرض أكثر من ١,٥ درجة مئوية عن مستوى ما قبل الثورة الصناعية (١٨٥٠ إلى ١٩٠٠). فبناءً على الدراسة المنشورة في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤ في مجلة (Nature Geoscience) فإن حرارة الأرض في عام ٢٠٢٣ ارتفعت قرابة ١,٤٩ درجة مئوية أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية، واليوم حتماً ستكون نسبة السخونة أعلى، وهو ما يعني فشل آخر لتنفيذ ما توصل إليه المجتمعون أنفسهم في باريس وعدم الالتزام بالقرارات.

وانطلاقاً مما سبق لا بد من المجتمع الدولي، ممثلاً في منظمات الأمم المتحدة المعنية التفكير في آلية إبداعية جديدة ذات جدوى وفاعلية أشد، واقتراح أداة صارمة تضمن تنفيذ القرارات التي تُتخذ في هذه الاجتماعات ومحاسبة أية دولة لا تُفعِّل هذه القرارات، حتى لا تتحول هذه الاجتماعات إلى رحلات سياحية سنوية مجانية لوفود الدول المشاركة.

ismail.almadany@gmail.com